

سياسة حقوق الإنسان

المقدمة

إن فلسفة عمل شركة مارس متأصلة عميقاً في مبادئنا الخمسة وهي الجودة، والمسؤولية، والمشاركة، والكفاءة، والحرية. المبادئ هي أساس سياسة حقوق الإنسان لدينا. وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتأسس هذه السياسة على الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الموصوفة أدناه.

التزامنا

من واجبات الحكومات أن تحمي حقوق الإنسان وترعاها. كشركة خاصة، سنحترم حقوق الإنسان ونعززها في سلسلة قيمنا، بدءاً من النواحي التي نمارس فيها أكبر نفوذ وتحكم، وحيث يمكننا أن نُحدث أكبر تأثير.

وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، سنولي العناية الواجبة لتحديد الآثار الضارة بحقوق الإنسان والتخفيف من حدتها والحيلولة دون حدوثها، وللآليات المناسبة لمعالجتها. مهما كان مكان ممارستنا للأعمال، تسعى شركة مارس للانصياع لروح وحرفية القانون. وعندما تكون القوانين المحلية أقل صرامة من سياستنا، فسنقوم بالعمل وفق معاييرنا. في حال الافتقار للوضوح في الدعايات المتضاربة لأصحاب الحقوق، سنعمل مع الأطراف المعنية لننشد حلولاً تتسجم مع هذه السياسة.

تنفيذ هذه السياسة

لضمان استهداف تأثيرات جلية، حيث يمكن أن تكون مساهمتنا أكبر قيمة، ستركز هذه السياسة في البداية على ناحيتين: عملياتنا، حيث يمكننا القيام بأكثر تحكم؛ والتوريد حيث يمكن أن نسبب أكبر تأثير. ستتم مراجعة نواحي تركيزنا بشكل منتظم مع الأطراف المعنية الخارجية.

سنبذل كل جهد كي:

- نجهز شركاءنا بالتدريب ونزيد وعيهم بحقوق الإنسان.
- نحدد ونصادق على فعالية مبادراتنا عبر تقييماتنا للمخاطر والتأثير.
- نعالج أي آثار ضارة بحقوق الإنسان ونخفف من خطرها.

تتكامل هذه السياسة مع سياسات وبرامج وممارسات شركة مارس الأخرى، والتي تشمل:

- **مبادئنا الخمسة**، التي نلتزمنا بتزويد شركائنا بيئة عمل عالية الجودة وأمنة تحترم وتروج حقوق الإنسان وأخلاقيات العمل، وخالية من المضايقة والتمييز وكل ممارسات التوظيف غير المشروعة الأخرى.
- **مفهوم شركائنا**، الذي يستأثر أحد معتقداتنا الأساسية في شركة مارس. وهو يصف العلاقة الفريدة التي تملكها الشركة مع شركائها، والتي تختلف عن معظم الشركات الأخرى. نود أن تعكس العلاقة المحددة بين الشركاء ومديريهم المباشرين والشركة هذه المعتقدات وأن تكون مؤسسة على المبادئ الخمسة.
- **موقفنا إزاء حرية التجمع والمفاوضة المشتركة**، الذي يحترم حقوق شركائنا في الانضمام إلى أي نقابة عمالية أو تشكيلها أو عدم الانضمام إليها بدون الخوف من المجازاة أو الترويع أو المضايقة. وعندما يجري تمثيل شركائنا من قبل نقابة مشكلة شرعياً، نلتزم بإجراء حوار بناء مع مندوبيهم المختارين بحرية. تلتزم شركة مارس بالتفاوض بنية حسنة مع هؤلاء المندوبين.
- **قواعد سلوك لمورديننا**، تتضمن 10 معايير لبيئة العمل تتماشى مع أو تتفوق على إرشادات منظمة العمل الدولية. تتسجم القواعد مع قانون الرشوة في المملكة المتحدة، وقانون ممارسات الفساد الأجنبية للولايات المتحدة، وقانون شفافية سلسلة التوريد في كاليفورنيا. وهي تنص على التوقعات العالمية التي تحظر استخدام الأطفال في العمل وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بخصوص الحد الأدنى من عمر العمال وفي نواحي الصحة والأمان والبيئة وممارسات العمل الأخلاقية.

- برنامجنا للتوريد المسؤول، الذي ينفذ قواعد سلوك موردينا على جميع موردينا المباشرين وغير المباشرين بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر والتدقيق فيها ومعالجتها.
- سياستنا إزاء إزالة الغابات، التي تنطبق على لحم البقر، وزيت النخيل، وعجينة الورق والورق، وسلاسل توريد الصويا. وتتطلب من منتجينا وموردينا أن ينتجوا أو يشتروا جميع المواد الأولية من مصادر شرعية وأن ينصاعوا لقواعد سلوك موردينا. يجب على منتجينا وموردينا أن يحترموا حقوق جميع المجتمعات المتأثرة بأن تعطي أو تمتنع عن إعطاء موافقتها الحرة المسبقة والمطلعة لتطوير الزراعة على أراضي يمتلكونها شرعاً أو مشاعاً أو عرفاً. يجب عليهم حل نزاعات حقوق الأراضي بعملية حل النزاعات المتزنة والشفافة ودعم الزارعين وأصحاب المزارع لكي ينصاعوا لسياستنا إزاء إزالة الغابات.

الحوكمة ومراجعة هذه السياسة

وُضعت هذه السياسة بمدخلات من شركائنا في النواحي الوظيفية الأساسية ومن أطراف معنية خارجية. ووافقت عليها مجموعة السياسة العامة العالمية في الشركة، التي تضمن حيازة مارس لسياسات متنافسة حول العالم في جميع أنحاء الشركة. يقع الإشراف ومسؤولية تنفيذ هذه السياسة على فريق القيادة العالمي لدينا.

على المستوى التشغيلي، ينفذ هذه السياسة مدير حقوق الإنسان في مارس، الذي يرفع تقريره لمدير الاستدامة الأعلى لدينا، ويقدم المشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان لفريق قيادتنا العالمي.

تنطبق هذه السياسة على جميع شركاء مارس حول العالم. نتوقع من موردينا وموزعينا المباشرين وغير المباشرين أن ينصاعوا لهذه السياسة. يتعرض عدم الانصياع للتصعيد والتحقيق والمعالجة وفقاً للسياسات الداخلية للشركة.

الخطوات التالية

سنعمل مع الجهات المعنية كي نستمر في تطوير مقاربتنا لحقوق الإنسان وسنقوم بتحديث هذه السياسة كلما تعلمنا دروساً. كما سنستمر في الإبلاغ عن تقدمنا في حقوق الإنسان وأدائنا في "ملخصنا السنوي للمبادئ المطبقة".